العدد (34) ، أبريل 2025، السنة التاسعة

المِهنية

AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:

الإفصاح المحاسبي وأهميته في تحقيق الشفافية والاستدامة في البنوك التجارية الكويتية

طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي

AL-MEHANEYA

المهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الإفصاح المحاسبي وأهميته في تحقيق الشفافية والاستدامة

يحظى الإفصاح في الفكر المحاسبي بأهمية كبيرة ومتزايدة في الآونة الأخيرة ، حيث تناوله بالفكر والتحليل العديد من الدراسات المهنية المتخصصة.

والبحث المقدم من الباحث/ ناصر محمد سليمان الغانم بعنوان : طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الكويتية من بين الأبحاث المهنية المتخصصة التي تقدم رؤية متكاملة لأهمية الإفصاح الذي يعد الوظيفة الثانية للمحاسبة بعد وظيفة القياس.

وتقدم «المهنية» في عددها الـ ٣٤ لشهر أبريل ٢٠٢٥ ، هذا البحث والذي يأتي ضمن محتويات الفصل الثاني لرسالة الماجستير المعنونة « دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية» ، وتأتي تلك الدراسة في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد المحلي بشكل خاص من التوجه نحو كبر حجم الشركات وظهور الشركات المساهمة وتعدد عملياتها، وتعدد الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة، وانفصال الملكية عن الإدارة، وضرورة استعانة الملاك بفريق من المديرين المحترفين كوكلاء عنهم لإدارة أنشطة وعمليات الوحدة مقابل عائد يدفعه الملاك لهم، حيث يضع الملاك تحت تصريف الإدارة الموارد الاقتصادية للوحدة، مع تفويضها سلطة استغلال تلك الموارد لصالح الشركة.

ويعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات إلى الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات. وبناء على ذلك حظى الإفصاح المحاسبي باهتمام الفكر المحاسبي، تلبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية المتنوعة والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة، وقد ترتب على ذلك تعدد مفاهيم الإفصاح المحاسبي وتبوياته وأقسامه.

والإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي حيث يهتم بأداء الوظيفة الثانية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها.

صباح مبارك الجلاوي

رئيس مجلس الإدارة

AL-MEHANEYA
المهنية

العدد (٣٤)، أبريل ٢٠٢٥، السنة التاسعة
Issue No. (34) April 2025 9thYear

المحتويات

إسم البحث
طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية الكويتية
9

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
Chairman of the Board
صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawy
رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi

مدير التحرير
Editing Manager
طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير
The Board of Editors
علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

22001003 / 22001002 +965

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
هاتف: 22001002 - 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
هاتف: 22001002 - 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

Advertisments:
Agreements in this regared should be made with the Management of Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472 , Safat 13085 - State of Kuwait,
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المهنية.

Subscribtions:
Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.
Non Arab
- 80 $ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in - Cheif of Al-Mehaneya Magazine.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

Price of one copy:
- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

@kw_aaa
@kw_aaa
info@kwaaa.org
www.kwaaa.org
+965 22001002 / 22001003
+965 51700060

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi
أمين الصندوق General Box

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

AL-MEHANEYA

المهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الإفصاح عن مخاطر خيارات الاستثمار في الشركات .. أهمية متزايدة وتحديات قائمة

يعد الإفصاح المحاسبي بشـــقيه الإلزامي والاختياري من بين المفاهيم الراسخة التي نادى بها العديد من المتخصصين في مجال الفكر المحاسبي لتحقيق الاستدامة والنمو في بيئة الأعمال.
كما أن الإفصاح عن المخاطر جزءاً مهماً من ممارســات الإفصاح عن الشركات الذي يقدم تفاصيل عن المخاطر المرتبطة بخيارات الاستثمار للشركات.

وعلــى الرغم من أهمية الإفصــام عن المخاطر غير المالية للشــركات وما له مــن تأثير على متخذي القرارات إلا أنه يظل إفصاحاً اختيارياً.

وعمليــات الإفصاح الاختياري عن المخاطر تعمل على توضيح أوجه عدم اليقين، وبالتالي يزيد من ثقة أصحاب المصلحة في الشــركة وإداراتها، مما يؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين.

كما يــؤدي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غيــر المالية إلى تضييق الفجــوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصلحة حول أوجه عدم اليقين في الأعمال والفرص. كما يساعد الإدارة لتبرير الآثار السلبية المتوقعة على نتائج أعمالهم، حيث يوفر إنذار مبكر عن احتمالات الفشل وعدم الاستمرارية.

ورغم عملية الإفصاح الإختياري إلا أنها تواجــه بالعديد من التحديات التي قد تعوق ذلك الإفصاح أو تحد من جودته مثل التكاليف التي تكون أكبر من العائد: حيث يترتب على الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية تكاليف مثل تكاليف المنافســة، وتتمثل في الخسارة التي تلحق بالشركة نتيجة تصرفات المنافســين، وتكاليف المقاضاة والمتمثلة في رفع دعاوي قضائيــة ضد المديرين نتيجة الإفصاح عن مخاطر معينة وعدم الإفصاح عن مخاطر أخرى، أو الإفصاح عنها بشكل غير دقيق وفي ذات الوقت يترتب علــى ذلك الإفصاح منافع مثل تخفيــض تكلفة رأس المال نتيجة تخفيض عــدم تماثل المعلومات، ولكن هناك صعوبة لقياس تلك المنافع.

فهد مطلق العازمي
رئيس هيئة التحرير

طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الكويتية

إعـداد الباحـث
ناصر محمد سليمان الغانم

مقدمة:

ظهرت فـي الآونة الأخيرة حاجة ملحـة لضرورة زيادة مسـتوى الإفصاح، وهذا ما دعا المهنيـن إلى الاتجاه نحو ما يسـمى بالإفصاح الاختيـاري، الذي يهدف إلى تقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين والمعايير المحاسبية، حتى يتم توفير أكبر قـدر ممكن مـن المعلومات لمسـتخدمي القوائم الماليـة، وزيادة مسـتوى الإفصاح والشـفافية، لهذا يعد الإفصاح الاختيـاري من أهم الاتجاهـات الحديثة في مجال التوسـع في الإفصاح، وما يتضمنه الإفصاح الاختيـاري من جانـب الإدارة لمعلومـات تفوق الحد الأدنى للمعلومـات التي يجب الإفصـاح عنها وفقا للمتطلبات القانونية.

ويخـدم التوسـع فـي الإفصـاح عـن المعلومات المحاسـبية سـواء أكانت مالية أم غيـر مالية، في التوقيت المناسـب أطرافاً عديـدة (داخلية، وخارجية) من مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بصورة كبيرة، مما يسهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

وســعيا نحو تحقيق الهدف الرئيسي لهذا المبحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

أولاً: طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي.

ثانياً: أسس تبويب الإفصاح المحاسبي.

ثالثاً: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي.

رابعــاً: مســتويات الإفصاح المحاســبي ومؤشــرات قياسها.

خامساً: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

سادســاً:. العوامــل المؤثــرة على جــودة القوائم والتقارير المالية (الإفصاح المحاسبي).

أولا: طبيعة وأهمية الإفصاح المحاسبي:

لكى يتحقق انتعاش سوق رأس المال لابد من الاهتمام بتوافر مســتوى ملائم من الإفصاح المحاسبي يحقق الثقة والمســاواة بين كافة المتعاملين في السوق. حيث يهتم الإفصاح المحاســبي بتوفــر المعلومات الجوهرية لمســتخدمي التقارير بطريقة تسمح التنبؤ بمقدرة الشــركة على تحقيق أرباح في المســتقبل وقدرتها على ســداد الالتزامــات وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المســتفيدين من المعلومات. وفيما يلي استعراض لمفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه.

١-مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعد مفهــوم الإفصاح المحاســبي مــن المفاهيم الراســخة في الفكر المحاســبي حيث يهتــم بأداء الوظيفة الثانية للمحاســبة وهــي وظيفة الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها. ويعرف الإفصاح المحاســبي بأنه عملية اتصال تشارك خلالها الشركة موقفها المالي مع المســتثمرين والأطراف ذات العلاقة من خلال التقارير المالية وخاصة التقارير الســنوية، ونظراً لفصــل الملكية عــن الإدارة أصبح الإفصاح عنصراً حاســماً في حســن أداء ســوق رأس المال الفعال. ويعتبر الإفصاح أهم مصدر للمعلومات لكلا من المســتثمرين والمحللين الماليين. وينشــأ الطلب على الإفصاح المحاســبي نظراً لعدم تماثل المعلومات ومشــاكل الوكالة بيــن الإدارة وأصحاب المصالح .

٢-أنواع الإفصــاح المحاســبي: لقد تعــددت نماذج الإفصاح المحاســبي، حيث تناولت الدراســات أنواع الإفصاح من أكثر من زاوية منها ما يلي:

٢/١-أنواع الإفصاح وفقــاً لكمية المعلومات المفصح عنها:

اتجه الفكر المحاسبي إلى التمييز بين ثلاثة مفاهيم للإفصاح تبعاً لكمية المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وهي الإفصاح الكافــي Adequate Disclosure: يشــير إلى أن الحــد الأدنى من المعلومــات يجب أن يكون متاحاً لمســتخدمي القوائم المالية والتقارير، لضمان أن تكون هذه القوائــم والتقارير دقيقة وغير مضللة وتساعد في اتخاذ القرارات بشكل صحيح.

الإفصاح العــادل Fair Disclosure: يهدف إلى تحقيق التــوازن بين احتياجــات جميع المســتخدمين لتقارير المالية من خلال توفير نفس الكمية من المعلومات في نفس الوقت، مما يضمن المساواة في المعاملة بين جميــع المســتخدمين الحاليين والمســتقبلين للتقارير المالية.

الإفصاح الكامــل Full Disclosure: يتم تقديم جميع المعلومــات الضروريــة لاتخــاذ القــرارات مــن قبل مستخدمي القوائم المالية والتقارير، دون الحاجة إلى تقديم كل المعلومات وفقًا لمبدأ الأهمية النســبية، من أجل الحفاظ على المركز التنافسي للشركة.

٢/٢-أنواع الإفصاح وفقاً لدرجة الإلزام: يمكن تقسيم الإفصاح طبقا لدرجة الإلزام إلى نوعين من الإفصاح وهما: الإفصاح الإجباري Mandatory Disclosurre: يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الجهات الرقابية والقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

الإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure: يمثل أي إفصاح خارج المتطلبات القانونية والتي تمثل مجموعة من الخيارات المتعددة لدى المديرين للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المفيدة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتي تلبي طلبات المستثمرون والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

٣/٢- الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية وأهميته: تهدف القوائم والتقارير المالية إلى توفير المعلومات التي تساع المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، ولاتخاذ قرارات رشيدة فإن ذلك يعتمد على كلا من المعلومات المالية وغير المالية، حيث لم تعد المعلومات المالية كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات. فيما يساعد الإفصاح عن المعلومات غير المالية المستثمرين في تقييم قدرة الإدارة على تحقيق الاستراتيجيات طويلة الأجل والتي تتماشى مع مصالحهم (إبراهيم، ٢٠١٤).

ويعد الإفصاح عن المخاطر جزءاً مهماً من ممارسات الإفصاح عن الشركات، والذي يقدم تفاصيل عن المخاطر المرتبطة بخيارات الاستثمار للشركات. وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن المخاطر غير المالية للشركات وما له من تأثير على متخذي القرارات إلا أنه يظل إفصاحاً اختيارياً، حيث لا توجد إرشادات مهنية كافية تنظم عملية الإفصاح عنه، من حيث وقت ومكان وشكل ومحتوى الإفصاح، فإنه على الرغم من أن عمليات الإفصاح الاختياري من المرجح أن تؤدي إلى حل أو تقليل مشاكل عدم اليقين، فإن عمليات الإفصاح الاختياري عن المخاطر تعمل بدلا من ذلك على توضيح أوجه عدم اليقين هذه، وبالتالي يزيد الإفصاح الاختياري عن المخاطر من ثقة أصحاب المصلحة في الشركة وإداراتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين (Habtoor, 2018).

ومما سبق يمكن تعريف الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية بأنه توصيل المعلومات غير المالية التي تمثل فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد، والتي قد أثرت على الشركة بالفعل أو قد تؤثر على الشركة في المستقبل، أو تمثل إدارة أي فرصة أو احتمال أو خطر أو تهديد، وذلك دون أي إلزام من الجهات المهنية أو الرقابية.

وقد حدد خمس فئات للإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية استناداً إلى نموذج المخاطر الذي طورته إحدى شركات المحاسبة المهنية. وتتكون هذه الفئات من الآتي (أسماء، ٢٠١٤):

الإفصاح عن مخاطر العمليات Operations Risk: وهي الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية المحتملة الناشئة عن الفشل في إدارة عمليات التشغيل أو النظم المدعمة له. ويتضمن الإفصاح عن مخاطر العمليات الإفصاح عن كل من رضا العملاء، تطوير المنتجات، الكفاءة والأداء، الموارد فشل المنتجات والخدمات، البيئة الصحة والسلامة، العلامة التجارية تقادم المخزون.

الإفصاح عن مخاطر التمكين Empowerment Risk: هو الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن سياسات وممارسات التعويض لجميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون غير التنفيذيين، والتي من المحتمل أن

المخاطر غير المالية	عناصر الخطر
مخاطر العمليات	رضا العملاء، تطوير المنتجات، الكفاءة والأداء الموارد، فشل المنتجات والخدمات، البيئة، الصحة والسلامة، العلامة التجارية، تقادم المخزون.
مخاطر التمكين	القيادة والإدارة، الاستعانة بمصادر خارجية، حوافز الأداء، الاتصالات ، الاستعداد للتغيير.
مخاطر التكنولوجيا ومعالجة المعلومات	السلامة، إمكانية الوصول، البنية التحتية، التوفر، الخصوصية.
مخاطر السلامة والنزاهة	احتيال الإدارة والموظفين، الأعمال غير القانونية، السمعة.
المخاطر الاستراتيجية	المسح البيئي، الصناعة، المنافسين، التسعير، التقييم، التخطيط، دورة الحياة، مقياس الأداء، المخاطر التنظيمية والسياسية.

يكون لها تأثير سليب مادي على الشركة ويتضمن الإفصاح عن مخاطر التمكين الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالقيادة والإدارة، واستعانة بمصادر خارجية، والاستعداد للتغيير، وحوافز الأداء والاتصالات.

الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا ومعالجة المعلومات Information Processing and Technology: هو الإفصاح عن الخطر الناتج من تأثر الصناعة أو السوق ببعض التغيرات في التكنولوجيا المستخدمة سواء كان هذا التأثير مرتبطاً بنوع المنتج أو تصميمه، أو من الأساليب المستخدمة في صناعة المنتجات أو تسليمها. ويتضمن الإفصاح عن مخاطر التكنولوجيا ومعالجة المعلومات الإفصاح عن كل من (السلامة، إمكانية الوصول، البنية التحتية، التوفر، الخصوصية).

الإفصاح عن مخاطر السلامة والنزاهة Integrity Risk: يشير الإفصاح عن مخاطر النزاهة إلى الإفصاح عن القيمة التي تم إنشاؤها من سمعة جيدة والتي تحولت إلى صورة سيئة وبالتالي، تضررت ربحية الشركة ويتضمن الإفصاح عن مخاطر السلامة والنزاهة الإفصاح عن كل من احتيال الإدارة والموظفين، الأعمال غير القانونية، السمعة.

الإفصاح عن المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk: هو الإفصاح عن الخطر الناتج عن اتباع الشركة لاستراتيجية معينة وتأثير ذلك على تحقيق المنشأة لأهدافها. ويتضمن الإفصاح عن المخاطر الاستراتيجية الإفصاح عن كل من (المسح البيئي، الصناعة، المنافسين، التسعير، التقييم، التخطيط، دورة الحياة، مقياس الأداء، المخاطر التنظيمية والسياسية).

وتوفير معلومات عن المخاطر غير المالية في التقارير السنوية سيساهم في تحقيق فوائد عديدة لمعدي ومستخدمي التقارير السنوية، حيث يمثل كل من عنصري العائد والمخاطر أحد محلات نماذج أتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف المهتمة بالشركات. فالعلاقة التبادلية بين العائد والمخاطر تؤدي دوراً أساسياً في تشكيل محفظة الأوراق المالية للمستثمرين. فمثلما يحتاج المديرين إلى تقييمات أكثر اكتمالاً للمخاطر من أجل اتخاذ القرارات الإدارية بشكل أفضل، يطالب المساهمون الخارجيون وأصحاب المصالح بزيادة مستوى الإفصاح عن هذه المخاطر من أجل تقييم أداء الشركات بشكل أفضل. فالإفصاح الاختياري عن المخاطر غير

المالية ذات أهمية لصالح أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين على حد سواء، وفيما يلي توضيح لأهمية الإفصاح الاختيـاري عن معلومات المخاطر غير المالية من خلال النقاط التالية:

يؤدي الإفصـاح الاختياري عن المخاطر غير المالية إلى تضييـق الفجـوة المعلوماتية بيـن الإدارة وأصحاب المصلحة حول أوجه عدم اليقين في الأعمال والفرص. كما يساعد الإدارة لتبرير الآثار السلبية المتوقعة على نتائج أعمالهـم، حيث يوفر إنذار مبكـر عن احتمالات الفشل وعدم الاستمرارية.

يستفيد المديرون أيضاً من شفافيتهم بشأن الإفصاح عن المخاطر الأساسـية في أهدافهم الاسـتراتيجية، فقد يشيرون إلى جودتهم في تحديد وإدارة المخاطر، ومن ثم التمييز بينهم وبين مديري الشركات الآخرين الذين قد يفهم أنهم يقيسون المخاطر ويبلغون عنها بشكل أقل فعالية.

يقلل الإفصاح الاختياري عـن المخاطر غير المالية من عدم تماثل المعلومات بين الشـركة ومقدمي رأس المال، لذلك فإن مقدمي رأس المال على اسـتعداد لتقليل علاوة المخاطرة، حيث يتم تخفيض مسـتوى قلقهم مـن التعرض للمخاطر نتيجة الاسـتثمار في الشركة.

يسـاعد الإفصاح الاختياري عن المخاطـر غير المالية بالتقارير السنوية الشـركة على التخصيص الأفضل للموارد، وتجنب الآثار السلبية للشائعات المبنية على نقص المعلومات والتي تؤدي إلى نشر معلومات غير حقيقة عن ظروف الشركة وقرارات الإدارة.

إن زيادة مسـتوى الإفصاح الاختيـاري عن المخاطر غير المالية يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة من خلال تخفيض درجة عـدم تماثل المعلومـات بين معدي القوائم المالية ومستخدميها، كما يؤدي إلى التقليل من حدة تقلبات أسعار الأسهم تجاه الأحداث المحتملة في الأسـواق، بما يحقق العدالـة من خلال منح فرص متكافئة لكبار وصغار المستثمرين في الحصول على نفس القدر من المعلومات.

الإفصاح الاختياري عـن المخاطر غير المالية يسـاعد في رصد المخاطر واكتشاف المشـكلات المحتملة، وبذلك تتمكن إدارة الشـركة من اتخاذ إجراء احترازي لمنع حدوث المشكلة فالمديرون يريدون الإفصاح عن قدر أكبر من المعلومات المتعلقة بالمخاطر للإشـارة إلى السـوق حول قدرات شركاتهم في إدارة المخاطر مقارنة بالشـركات الأخرى، وبالتالي إظهار مهاراتهم في إدارة المخاطر.

إن الإفصـاح الاختياري عـن معلومـات المخاطر غير المالية في الوقت المناسـب يحمـي المديرين من التكاليـف المحتملة للتقاضي وأثرها على سـمعة الشركة.

4/2- أهمية الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية من وجهة نظر أصحاب المصالح:

يسـاعد كلاً من الإدارة والمسـتثمرين علـى تحديد المشـاكل والفرص الإدارية المحتملـة، وكذا تحديد مصـادر المخاطر، وكذلـك تحديد كل مـن التعرض المسبق للمخاطر والإدراك السابق للمخاطر، وتقييم فعالية الإدارة في التعامل مـع هذه القضايا، فعندما تفصح شـركة ما عن معلومات المخاطـر، فقد يتم تفسـيرها كوسـيلة لإظهـار حساسـيتها للتأثيرات الهامة، والتي يمكن أن تكـون في مصلحة أصحاب المصلحة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل.

يسـاعد المسـتثمرين الحاليين والمرتقبيـن في الحصـول على معلومات مسـتقبلية عـن المخاطر غير المالية والتي تسـاهم فـي تقدير حجم وتوقيت

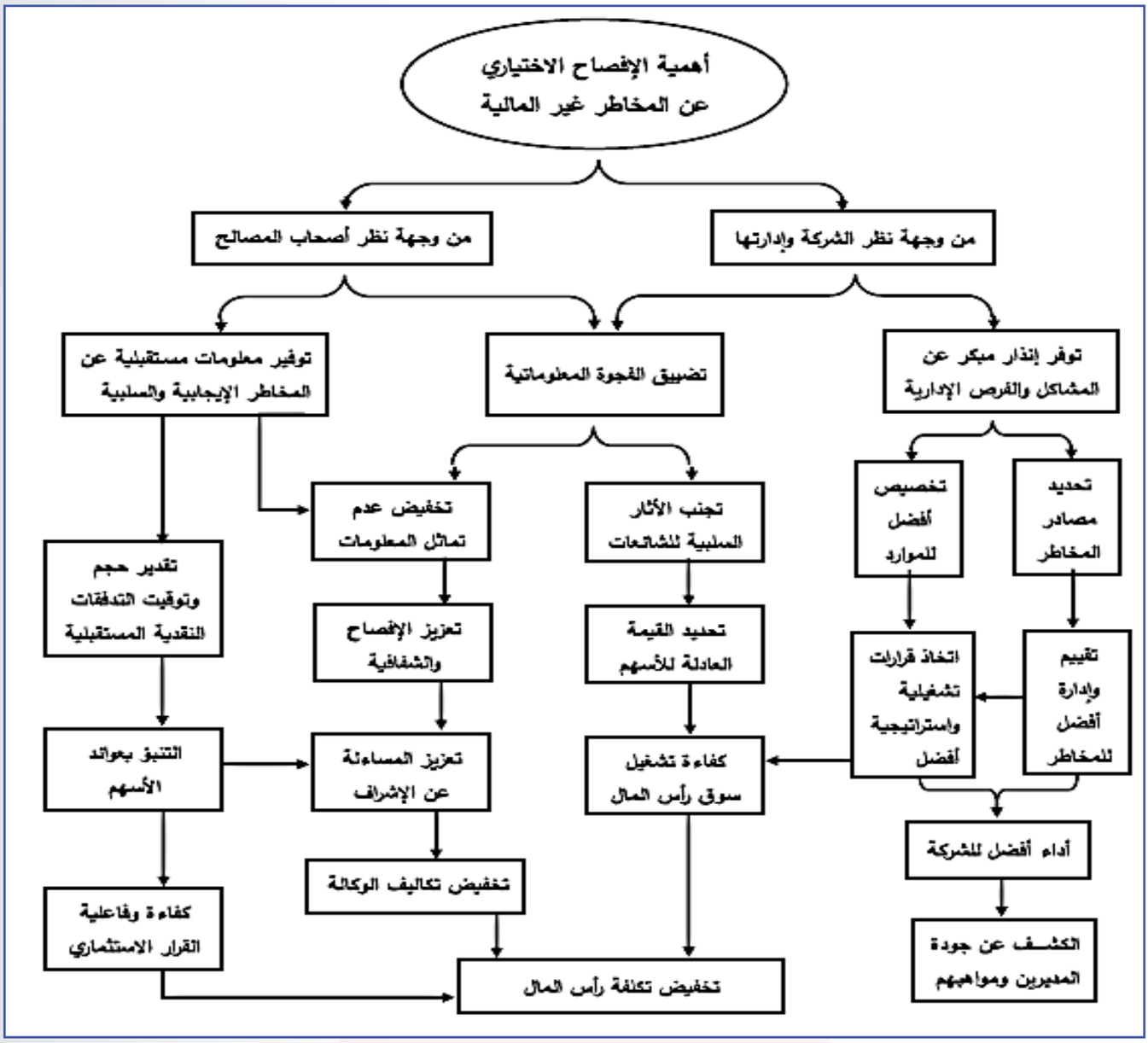

التدفقات النقدية للشركة، مما يؤدي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة وذلك يؤدي لتحسين كفاءة وفعالية عملية اتخاذ وصنع القرارات الاستثمارية والتمويلية بالأسواق المالية.

يعد الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية أمراً أساسياً لكفاءة تشغيل أسواق رأس المال، مما يمكن المستثمرين من تقييم مخاطر وشكوك الشركات في محافظهم الاستثمارية.

إن المخاطر تعتبر متغير أصيل في دالة القرار الاستثماري، لذلك فإن التقارير المالية بما تشملها من معلومات عن المخاطر تساعد المستخدمين من التقويم السليم للمخاطر التي تتعرض لها الشركات، وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة بما يحقق التخصيص الأفضل لاستثماراتهم ويعظم من ثرواتهم وكذلك حل مشكلة الاختيار العكسي.

استناداً إلى نظرية الإشارة، فإنه كلما أفصح المديرون عن مزيد من معلومات المخاطر كلما انخفض مستوى عدم التأكد لدى المستثمرين.

ويتضح مما سبق، وجود العديد من الدوافع التي تعبر عن ضرورة الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، ورغم ذلك تواجه عملية الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية العديد من التحديات التي قد تعوق ذلك الإفصاح أو تحد من جودته وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

التكاليف أكبر من العائد: حيث يترتب على الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية تكاليف مثل تكاليف المنافسة، وتتمثل في الخسارة التي تلحق بالشركة نتيجة تصرفات المنافسين، وتكاليف المقاضاة والمتمثلة في رفع دعاوي قضائية ضد المديرين نتيجة الإفصاح عن مخاطر معينة وعدم الإفصاح عن مخاطر أخرى، أو الإفصاح عنها بشكل غير دقيق وفي ذات الوقت يترتب على ذلك الإفصاح منافع مثل تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة تخفيض عدم تماثل المعلومات، ولكن هناك صعوبة لقياس تلك المنافع.

ويرى الباحث أنه يمكن مواجهة ذلك التحدي من خلال الموازنة بين التكاليف والعائد مع مراعاة الشفافية، وفي ذات الوقت مراعاة السرية عندما يكون هناك ضرر حتمي سيلحق بالشركة، ويمكن أن يساعد في تحقيق تلك الموازنة إصدار مزيد من المعايير المحاسبية في مجال القياس والإفصاح عن المخاطر، مع الحرص على الإفصاح عن المخاطر الهامة والمؤثرة.

الإفصاح عن المخاطر العامة: المخاطر العامة مثل المخاطر السياسية أو الاقتصادية التي تؤثر على منطقة معينة، أو صناعية معينة ومن ثم فإن الإفصاح عنها ربما يكون غير مفيد إلا في حالة وجود تأثير محتمل لتلك المخاطر على الشركة، وفي ذات الوقت فإن عدم الإفصاح عن المخاطر العامة قد يتم تفسيره من قبل المستخدمين بأن الإدارة ليست على علم بتلك المخاطر.

ويرى الباحث أنه يمكن مواجهة ذلك التحدي من إدراك دور المعلومات في مساعدة المستخدمين على اتخاذ قراراتهم وبالتالي يجب الإفصاح عن المخاطر العامة كأحد المعلومات المؤثرة ي اتخاذ القرارات، ويتوقف مدى التفصيل من عدمه على تأثير تلك المخاطر على الشركة.

ج) عدم المصداقية الملازمة لإعداد التقرير: تعد المشكلة الملازمة لعملية إعداد تقرير المخاطر هي عدم الموضوعية، والمرتبطة بمعدي القرارات والذين يرون أن الإفصاح عن بعض المعلومات يؤثر بشكل سلبي على الشركة، إضافة إلى ظهور البعض بأن الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بنطاق عمله قد يسبب له أضرار، مما قد يؤدي ذلك إلى التقليل من إمكانية الاعتماد على التقرير، وتزداد هذه المشكلة عادة مع الإفصاح الاختياري.

ويرى الباحث أنه يمكن مواجهة ذلك التحدي من خلال وجود مدخل إلزامي للإفصاح عن المخاطر، مع التحديد الواضح لمتطلبات ذلك التقرير وتحفيز معدي التقارير على الإفصاح بشكل أكثر شفافية عن كافة المخاطر وتدعيم ثقافة المخاطر لدى معدي ومستخدمي التقارير المالية. حيث أن معلومات المخاطر تعمق من فهم ووعي المساهمين وأصحاب المصالح بطبيعة عمليات الشركة والظروف المحيطة بها واستراتيجية الإدارة في مواجهة ذلك.

د) نغمة الإفصاح السلبي عن معلومات المخاطر: فمن المرجح أن تتسبب في حالة من الذعر بين المستثمرين في السوق بالإضافة إلى حكم متحيز على الشركات، حيث تزيد الشكوك لدى المستثمرين بما يؤدي إلى تأثير سلبي على سلوكيات المستثمرين تجاه الاستثمار في تلك الشركات.

ويرى الباحث أن تستخدم نغمة الإفصاح الإيجابي عن المخاطر والتي تؤدي لزيادة ثقة المستثمرين في توقعاتهم حتى يتمكنوا من اختيار شركات ذات جوة عالية للاستثمار فيها بطريقة عقلانية، وبالتالي يتم تخصيص موارد سوق رأس المال بشكل معقول. فعندما تكون نغمة الإفصاح عن معلومات المخاطر أكثر إيجابية، يكون تأثير الإفصاح عن معلومات المخاطر على كفاءة الاستثمار أكثر أهمية.

٢/٥-العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري، فقد أظهرت دراسة (Bikki et al., 2017) أن اللجان البيئية، وهيكل الملكية، واستقلالية مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية، ووجدت دراسة (Andrew et al., 2017) أن هناك علاقة بين جودة تعليم الموظفين القائمين على إعداد التقارير وجودة تلك التقارير، وأن مستوى التعليم يؤثر على مستوى ونوعية الإفصاح الإجباري والاختياري، حيث أن الشركات التي تمتلك قوى عاملة ماهرة تظهر جودة عالية من الاستحقاقات، ومخالفات أقل للرقابة الداخلية، وعدد أقل من التعديلات على التقارير المالية.

وأيضا توصلت دراسة (Long et al., 2015) إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين أتعاب المراجعة واحتمال إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات كنوع من أنواع الإفصاح الاختياري، وقد أظهرت دراسة (Adelopo and Ismail, 2011) وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والإفصاح الاختياري، وأوضحت دراسة (هديل، ٢٠١٣) أن مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمامها بإدارة رأس المال الفكري وحصولها على جائزة أفضل إفصاح من أهم المتغيرات تأثيراً على الإفصاح الاختياري، وقد أكدت دراسة (فرسان، ٢٠١٣) على أن حجم مكتب التدقيق والرافعة المالية من أهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاختياري.

ثانيا: أسس تبويب الإفصاح المحاسبي: إن فهم سياسة الإفصاح عن المعلومات يحتاج إلى معرفة العديد من الأسباب التي تجع الشركات قد تقدم معلومات تتجاوز ما هو مطلوب بموجب اللوائح والقوانين. ولذلك فهناك بعض النظريات تحاول شرح هذه الأسباب ضمن إطار نظري متماسك. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد نظرية واحدة بمفردها تفسر سلوك الإدارة تجاه الإفصاح الاختياري. حيث يوجد العديد من النظريات المفسرة للإفصاح الاختياري، وهذه النظريات ليست متنافسة مع بعضها البعض وإنما كل نظرية تكمل الأخرى، فهي تقدم أفكاراً بديلة عن دوافع سلوك الإفصاح الاختياري فلا توجد نظرية محددة يمكن أن تفسر ممارسات الإفصاام الاختياري فكل نظرية تنظر في ظاهرة الإفصاح من منظور مختلف (عامر، 2019).

١-نظرية الوكالة: لقد تم تقديم نظرية الوكالة لأول مرة بواسطة (Alchian and Demsetz, 1972) وتعتمد على فكرة مفادها أن الأصيل هو المالك والوكيل هو المدير وذلك لانفصال الملكية عن الإدارة مع الاعتراف بالعلاقة بينهما، وعرف (Jensen and Mecking, 1976) علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبة شخص أو أكثر (الأصيل) بمشاركة شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم والذي ينطوي على تفويض بعض سلطات اتخاذ القرارات إلى الوكيل، ووفقاً لتلك العلاقة يوفر الأصيل الموارد التي يعهد بها إلى الوكيل ليقوم بإداراتها نيابة عنه، ومن المحتمل أن تكون هذه النظرية مفيدة لشرح الإفصاح الاختياري (Alzead, 2017).

وتقوم نظرية الوكالة على عدد من الفروض لعل

أهمها ما يلي:

أن طرفي العلاقة يتصفان بالرشد الاقتصادي أي عقلانية كل من الأصيل والوكيل كأطراف تعاقد، فكل منهما يسعى لتعظيم منفعته الخاصة مع مراعاة تحقيق قدر من المنفعة للطرف الأخر يسمح له بالاستمرارية في الحصول على منفعته الخاصة.

إمكانية تحفيز الوكيل لأداء المهام الموكلة إليه من خلال عوامل ذاتية (مادية أو معنوية)، كأن يمتلك كل مدير نسبة من أهسم الشركة، وبالتالي فهو يتقاضى مرتباً وحوافز وعنائدات على حصته في الشركة.

تضارب المصالح نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، فبينما يفضل الأصيل الحصول على أكبر قدر من المنفعة الخاصة وما يحصل عليه من مكافآت، وهذا تفسير للاعتقاد بأن الوكيل لن يتصرف دائما بما يعظم مصالح الأصيل.

إن طرفي العلاقة لدى كل منهما استعدادا لتحمل المخاطرة بمعنى أن الوكيل يشارك الأصيل في المخاطرة لكن لا يعني ذلك أن كلاهما يتحمل نفس القدر من المخاطرة، فالوكيل يعرف مستوى أدائه ونتيجة قراراته أما الأصيل لا يستطيع مراقبة ذلك بصورة مباشرة، يضاف إلى ذلك تفاوت المعلومات المتاحة أمام كل منهما. هذا فض عن اختلاف مستوى المهارات والمعرفة بين الطرفين.

إن إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور علاقات الوكالة وما ترتب عليها من عدم قدرة الأصيل من مراقبة أداء الوكيل فضلا عن ما يتوافر لدى الوكيل من معلومات بحكم موقعه في الشركة وخبرته ومعايشته لظروف العمل، وحيث أن كلاً من الأصيل والوكيل يحاولان تعظيم منفعتهما الذاتية، فذلك يؤدي إلى أن الوكيل لن يتصرف دائماً بالشكل الذي يحقق مصلحة الأصيل حيث أنه إذا تعارضت مصلحة الوكيل مع مصلحة الأصيل في أي موقف قراري فإن الوكيل سوف يقدم مصلحته الذاتية على مصلحة الأصيل وهذا ما يخلق ما يعرف بمشكلة الوكالة.

وتستخدم نظرية الوكالة لتفسير قيام الإدارة بالإفصاح الاختياري حيث يتم ذلك من خلال إبرام العقود ما بين الإدارة وأصحاب المصالح، حيث تتمثل وظيفة هذه العقود في تخفيض تكاليف الوكالة وجعل مصلحة الإدارة متفقة مع مصلحة المستثمرين والدائنين. وفي هذه الحالة يمكن للمستثمرين والدائنين معرفة ما إذا كانت الإدارة قد التزمت بهذه العقود من ناحية، وايضا تقييم القرارات التي أتخذتها الإدارة لمعرفة ما إذا كانت متفقة مع مصالحهم من ناحية أخرى، بما يجعلهم يتصرفون على نحو أمثل يتفق مع مصالحهم، وبالتالي، فإن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري يعتبر آلية لتخفيض التكلفة الناتجة عن التعارض في المصالح ما بين المديرين وحملة الأسهم من ناحية، والتعارض ما بين الشركة ودائنيها من ناحية أخرى، وتفترض تلك النظرية أن سوق رأس المال يكافئ الشركة في هذه الحالة بتخفيض تكلفة التمويل. ومن ذلك يتضح أن اهتمام الإدارة في ظل هذه النظرية ينصب على الوفاء باحتياجات المساهمين مقدمي رأس المال (هديل، ٢٠١٣).

٢-نظرية الإشارة: تقوم نظرية الإشارة على أساس أن هناك طرفاً يمتلك معلومات أكثر والذي يتمثل في الإدارة وأن هذا الطرف سوف يقوم بإرسال هذه المعلومات إلى باقي الأطراف وهم أصحاب المصالح، فالإدارة تمتلك ميزة معلوماتية، حيث تحدث مشكلة عدم تماثل المعلومات عندما يكون لدى طرف ما في السوق كمية أكبر من المعلومات عن الطرف الآخر، وتنص نظرية الإشارة على أنه سيتم تقليل

عدم تماثل المعلومات إذا أرسل الشخص الذي يملك المزيد من المعلومات إشـــارات إلى الأطراف المعنية الأخرى (Moumen, 2015).

ويســـتمر عدم تماثـــل المعلومات عـــادة بين مديري الشركة والمستثمرين فيما يتعلق بعمليات الشركات والآفاق المستقبلية (على سبيل المثال نمو المشروع أو العوائد المتوقعة من الاســـتثمار أو ملف المخاطر). وبســـبب هذه المعلومـــات غير المتماثلة، ســـيكون من الصعب على المســـتثمرين تقييم قيمة الشركة والتمييز بين جودة الشـــركات المختلفة. وسوف تساعد الإشـــارة حينئذ المســـتثمرين المحتملين على اتخاذ قرارات أكثر ملاءم للشركة وقد تقلل من تكاليف زيادة رأس المال (Moumen, 2015).

في معظم نماذج نظرية الإشـــارة تحـــدث الخطوات التالية. في البداية، يفترض أن البائعين في الســـوق لديهم معلومات أكثر من منتجاتهم من المشـــترين. إذا لم يكن لدى المشترين أي معلومات حول منتجات محـــددة ولكن لديهم بعض التصـــورات العامة على سبيل المثال، نسبة من المنتجات المعروضة ستكون معيبة وأن المنتجات المعيبة يجب أن تباع بسعر (س) على أن تباع المنتجات الجيدة بسعر ص)، فإن المشترين سيقدرون جميع المنتجات بنفس الشعر وهو متوسط مرجـــح لتصوراتهم العامة. ويتحمـــل بائعو المنتجات ذات الجودة العالية خسارة فرصة لأن منتجاتهم يمكن أن تباع بسعر أعلى إذا علم المشترون بجودتها العالية، بينما حقق بائعوا المنتجات المعيبة ربحاً وبالتالي، فإن بائعي المنتجات عالية الجوة لديهم حافز لترك السوق ظاهرة الاختيار الســـلبي ما لم يتمكنـــوا من توصيل الجودة العالية لمنتجاتهم للمشترين وبالتالي زيادة سعرها. ويتم إجراء هذا الاتصال عن طريق الإشارة مثل شـــهادة ضمان المنتج التي تعمل بمثابة تنبؤ بجودة فائقة لكي تكون فعالة، يجب ألا يتم نســـخ الإشـــارة بسهولة من قبل بائعين جودة رديئين. ولضمان ذلك يكون الافتراض الذي يتـــم إجراؤه عادة هو أن تكاليف الإشـــارة ترتبط عكســـياً بالجودة. أيضاً يجب أن تكون الإشـــارة مؤكدة مـــع ملاحظة جودة المنتـــج الفعلية بعد الشراء. كما يشير بائعون ذوو جودة أفضل، يعتبر المشـــترون أن جميـــع البائعين الباقيـــن يكونون من نوعية رديئة. وســـيتم إعادة تقييم متوســـط سعرها للقل، ووفقاً لذلك يحـــاول البائعون الأفضل مبيعاً أن يفحصوا أنفســـهم عن الأخرين، وهي عملية تكرارية تستمر طالما أن الزيادة في الســـعر المتحصل عليها تتجاوز تكاليف الإشارة (الحناوي، 2019).

ومما ســـبق فوفقاً لنظرية الإشـــارة، فإن المعلومات المحاســـبية ينظر إليهـــا كســـمعة فالمنتجات ذات الســـمعة عاليـــة الجـــودة يجـــب أن تقـــدم الضمان للمســـتهلك بتقديـــم معلومـــات كافية حـــول هذه الســـمعة لتمييزها عن المنتجات الأخـــرى الأقل جودة وبدون معلومات كافية عن السمعة، فإن المستهلك سوف يدفع ســـعر منخفض لهذه السمعة نتيجة عدم التأكد حول جودة السمعة.

وتقوم نظرية الإشـــارة على عدد مـــن الفروض لعل أهمها ما يلي: (هديل، ٢٠١٣)

يمكن اســـتخدام المعلومات الخاصة بالشركة كآلية إشارة تمد الســـوق بالمعلومات عن الواقع الاقتصادي للمنشأة بحيث يمكن تغيير توقعات المستثمرين.

جميع المشاركين بالسوق يتصفون بالرشد الاقتصادي أي العلاقنية عند اتخاذ القرار.

يوجد عدم تماثل في المعلومات بين مدير كل شركة ومقدمي رأس المال، حيث تعتبر معلومات المدير عن الشركة أكثر من كمية المعلومات لدى مقدمي رأس المال.

جميع الشـــركات تعمل في فترتين، يتخـــذ المديرون قرارات بشأن الانتاج/ الاستثمار في الفترة الأولى والتي تؤثر على جودة الشركات في الفترة الثانية.

تختلف نوعية الشـــركات التي تتنافس على صناديق الأسهم والديون في سوق رأس المال.

إحدى الطرق التي تتبعها الشركة لتحقيق هذا التمييز هي الإفصاح الاختياري.

تعد نظرية الإشارة مناســـبة عموماً لشرح ردود أفعال المديرين تجاه الإفصاح الاختياري عن المخاطر. حيث قد يختار المديرون الإفصاح عن قـــدر أكبر من المعلومات المتعلقة بالمخاطـــر أكثر مما يريدون عادة لإرســـال إشـــارة إلى السوق حول قدرة الشـــركة على التعامل مع هذه المخاطر وأنهـــا قادرة على حماية وخلق قيمة للمستثمرين بالمقارنة بالشـــركات الأخرى وبالتالي إظهار مهاراتهم في إدارة المخاطر. وبالتالي، قد يكون هذا الإفصاح الاختياري عن المخاطر حافزاً لشركات أخرى على اختيار الإفصـــاح الاختياري عن معلومات المخاطر أكثر مما كانت عليه (Alzead, 2017).

يوجد تداخل كبيـــر بين كلا من نظرية الوكالة ونظرية الإشـــارة، حيـــث أن الســـلوك العقلاني شـــائع بين النظريتيـــن، وعدم تماثـــل المعلومات فـــي نظرية الإشـــارة ينطيو على تكاليف المراقبـــة الإيجابية في نظرية الوكالـــة، ويمكن تعريف الجـــودة في نظرية الإشـــارة من حيث متغيرات نظرية الوكالة، وتكاليف الإشـــارة ضمنية في بعض أجهزة الربـــط من نظرية الوكالة. وبالتالي فهناك اتســـاق بين نظرية الوكالة ونظرية الإشـــارة يتيح الجمع بينهما بما يســـاهم في تحســـين التنبؤ بالخيارات المحاســـبية من خلال جمع التنبؤات من كل نظرية معاً.

لذلك، تســـتخدم كلا من نظرية الوكالة والإشارة معاً لشـــرح محددات الإفصاح الاختياري عن المخاطر، فبناء على نظرية الوكالة تميل الشركات للإفصاح الاختياري عن المخاطر للحد من مشـــاكل الوكالة، حيث يتعين على المديرين تقديم المعلومات التي تثبت تصرفهم بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب الديون. كما توضح نظرية الإشارة حوافز المديرين للإفصاح عن مزيد من معلومات المخاطر في التقارير المحاسبية. فبناء على نظرية الإشارة يكشـــف المديرون عن معلومات كافية عـــن المخاطر في التقارير المالية من أجل نقل إشـــارات محددة للمســـتخدمين الحاليين والمرتقبين حول قدرة الشـــركة على التعامل مـــع هذه المخاطر وأنها قادرة علـــى حماية وخلق قيمة للمســـتثمرين. وبالتالي يبـــدو أنه يمكن اكتســـاب رؤيـــة أكثر ثراء للســـبب الذي يجعـــل المديرين يقومـــون بالإفصاح الاختياري عن معلومات المخاطر من خلال الاســـتفادة من نظريتي الوكالة والإشارة (Moumen, 2015).

ثالثا: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

توجـــد العديـــد من طـــرق الإفصاح المحاســـبي التي تســـاعد مســـتخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتعتمد اختيار الطريقة المناسبة على طبيعة المعلومـــات المطلوبة وأهميتها النســـبية، ومن بين الطرق الأكثر شيوعاً في الاستخدام (إبراهيم، 2014):

ا-الإفصاح من خلال القوائم المالية: تظهر المعلومات الأساســـية في قلب القوائم المالية بشـــكل يسهل الإفصاح عنه من حيث الشـــكل والترتيب. على سبيل المثال، تعـــرض قائمة المركز المالـــي بنود الأصول والخصوم وحقـــوق الملكية المنشـــأة. يمكن إعادة ترتيب بنود الأصـــول والخصوم للإفصاح عن العلاقات الملائمة، مثل تقســـيم الأصول والخصوم إلى ثابتة ومتداولة، أو اســـتبعاد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة لتحقيق ترتيب مناســـب لرأس المال العام.

يمكن أيضًا تطبيق طرق تبويب أخرى لهذه البنود.

١/١- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: يجب استخدام المصطلحات الدقيقة والمعروفة لدى مستخدمي المعلومات، مع توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير، ويمكن شرح البنود غير المفهومة بشكل مختصر كملاحظات بين الأقواس، مثل طريقة تقييم بند معين أو الأصول المقيدة برهن.

١/٢- الملاحظات والهوامش: تعتبر من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن تشتمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.

شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

١/٣- التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم لإظهار بعض المعلومات الإضافية التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم ضمن الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

١/٤- تقرير رئيس مجلس الإدارة: يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تغيير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي (إبراهيم، 2014):

الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المنشأة.

التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المنشأة فيها.

خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات في الفترات المقبلة.

النفقات الرأسمالية وأثارها والجهود المبذولة في البحوث التجارية.

١/٥- تقرير المراجع الخارجي: يعتبر وسيلة افصاح ثانوية وليست رئيسية حيث يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل عدم إتباع المنشأة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية وأثر ذلك على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبياً.

رابعاً: مستويات الإفصاح المحاسبي ومؤشرات قياسها

أوضحت عدة دراسات مستويات الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاثة مستويات على النحو التالي (الخيال، 2009):

الإفصاح الكافي: ويعني توافر الحد الأدنى من المعلومات وعدم التوسع في التفاصيل غير اللازمة في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات، بما يتفق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة للمستفيدين، وبما يمكنهم من أتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة داخل سوق الأوراق المالية.

الإفصاح العادل: ويعني توافر كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم والتقارير والتي تحقق التوازن بين مصالح مستخدمي هذه القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يفي باحتياجات هؤلاء المستخدمين. أن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على جانب أخلاقي، حيث يتم توفير نفس المعلومات وفي نفس التوقيت لجميع المستخدمين دون أن يحقق أحدهم ميزة من توافر تلك المعلومات مسبقا قبل حصول الأخرين عليها.

الإفصاح الشامل: ويعني توافر كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي

القــرارات في ظــل مفهوم الأهمية النســبية بحيث يمكن إدراك أن عــدم توافر المعلومــات وإيضاحات معينــة قد يحدث ضــرراً بالغا بمن يعتقــد على تلك القوائــم والتقاريــر المالية في إتخاذ قرار الاســتثمار داخل سوق الأوراق المالية. كما أن شمولية الإفصاح لا يعني عرض كافة التفاصيل دون تمييز وذلك لسببين رئيسيين:

تزايد أعباء التطبيق إذا أن إنتاج المعلومات لا يتم دون تحمل تكلفة، وبالتالي فكلما زادت تكلفة الإفصاح.

القــدرة على اســتيعاب إذ أنــه حتى ولــو كان إنتاج المعلومات المحاســبية يتــم دون تكلفة، فإن كثرة المعلومــات غيــر الهامة ســوف يبعد مســتخدمي القوائم المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة.

لا يوجد تعــارض بين المســتويات الثلاثــة للإفصاح المحاســبي حيث أن الافصاح الكافي لابد وأن يكون بالضــرورة إفصاح عــادل وشــامل إلا أن الاختلاف بين المســتويات الثلاثة للإفصاح المحاســبي تتمثل في درجة الإفصاح فالإفصاح المحاسبي المطلوب يجب أن يتصف بصفتين أساسيتين (جابر، 2016):

أن يكــون إفصاح متعدد بمعنــى تقديم المعلومات الملائمــة لكل متخــذي القرارات مع مراعــاة اختلاف احتياجاتهم وبالشكل الذي يفيدهم في صنع واتخاذ القرار المطلوب.

أن يكون إفصاح مســتمر بمعنى تقديم المعلومات خلال فترات زمنية قصيرة نســبياً ربع سنوية مثلا وعدم الاقتصار على تقديم القوائم المالية والتقارير المالية الســنوية فقط لتوفير معلومات تعبر عن أداء الوحدة الاقتصادية واتجاهات هذا الأداء بصورة أكثر واقعية.

خامساً: قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

الإفصــاح عــن المعلومــات المحاســبية يرتكز على مقومــات ومتطلبــات عند إعــداد التقاريــر المالية (الفشل، 2016).

١-تحديــد المســتخدم المســتهدف للمعلومــات المحاســبية: تســتخدم المعلومات المحاســبية من قبل جهات كثيــرة متعددة ومتنوعــة وهذه الجهات تختلف عن بعضهــا البعض في كثير مــن الجوانب فقد تســتخدم جهات المعلومات المحاسبية بصورة غير مباشرة وتستخدمها الأخرى بصورة مباشرة وبذلك يكون لدينا مستخدمون مباشرين لذا يمكن حصر هذه الاختلافات في خمسة أوجه وهي:

تقوم كل جهة بالحصول على المعلومات لذلك فن كلا منها له المقدرة للحصول عليها.

يتخذ المستخدمون العديد من القرارات لذا من المهم تحديد نوعية هذه القرارات.

عند تحديد نوعية القرارات بالنسبة للمستخدمين يجب تحديد مقدرتهم على استخدام المعلومات المتوفرة لاتخاذ هذه القرارات.

لاتخاذ أي قرار معين يجب تحديد المنهج المتبع لاتخاذه.

وأخيرا توفــر الخبــرات العملية والعلميــة المختلفة للمستخدمين.

٢-تحديد الأغراض التي تســتخدم فيهــا المعلومات المحاسبية: عندما يتم تحديد الأغراض اليت تستخدم فيهــا المعلمــات المحاســبية لابد من الإشــارة إلى الخصائــص النوعية لهذه المعلومــات وأهمها هي خاصيــة الملائمة إذا لابد مــن توافرهــا وتعني كما أشــار لها Shwyder المعلومة الملائمة لمســتخدم معين هي تلــك التي من المتوقع أن يســتفاد منها ذلك المســتخدم لغــرض معين فمثــلا صافي الرب يعد معلومة لمســتخدمي البيانات المالية لاحتمال اســتخدامها في غرض معين من قبله بينما عد فروع المنشــأة لا تعد معلومة ملائمة للمســتخدم نفسه لضعف احتمال اســتخدامها في غرض معين والجدير

بالذكر أن الأهمية النسبية وكما جاء في تقرير عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين الصادرة عام ١٩٧٧ تمثل المعيار الكمي في عملية الإفصاح الذي يحدد كمية وحم المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، أما الملائمة فهي المعيار النوعي الذي يحدد الغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومات من جهة ونوع المعلومات أو طبيعتها والإفصاح عنها من جهة أخرى.

٣-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تحديد نوع وطبيعة المعلمات يمكن الاستفادة منها من قبل المستخدمين وتعرض المعلومات في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر جزاء من تلك القوائم وذلك لتعذر الإفصاح عنها في بعض الأحيان في صلب القوائم المالية ولابد من أن تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخواص النوعية وق حدد في البيان رقم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأدني والمعلومات الأفضل لأغراض اتخاذ القرار لكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض أساسي هو مد المستخدم متخذ القرارات وق وضع EASB عدة محددات (التكلفة / المنفعة، الأهمية النسبية) كجزء من الإطار الفكري للمحاسبة، وترتبط هذه المحددات بالخصائص النوعية للمعلومات وهي شبيه جدا بمفهوم الملائمة من وجوه عدة، وذلك للإفادة منها نظرا لاختلاف متخذي القرار بدرجة كبيرة في القدرة على الحصول على المعلومات واستخدامها في اتخاذ قرارتهم وفي أنواع القرارات التي يتخذونها والخبرات العملية المتوفرة لديهم وأساليب اتخاذ القرارات (فالمعلومات التي ترتبط بأهداف الكشوفات المالية لا تعد مهمة وغير ملائمة لا ينبغي الإفصاح عنها) (شاهين، 2016).

٤-تحديد أساليب ووسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: أن تحقيق هدف الإفصاح المحاسبي يكمن في طريقة وضع المعلومات في التقارير المالية والتي تؤثر في فهمها فيتطلب عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها وترتيبه وتنظيمها بصورة منطقية تتركز على الأمور الجوهرية وفقا لطبيعة المعلومات ودرجة أهميتها للوصول إلى الإفصاح المناسب. وقد تعارف على أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المهمة والتي لها تأثير جوهري على قرار المستخدم أو المستثمر عن الإفصاح في التقارير المالية ويتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى غير المهمة في شكل ملاحظات ترفق بالقوائم المالية وأحيانا يتطلب الإفصاح عن أماكن متعددة في الكشوفات المالية عن معلومة معينة تكون ذات أهمية أو حسب درجة الأهمية لها. ومن أساليب عرض المعلومات:

الإيضاحات بين القوسين وتأتي في صلب القوائم المالية، وتستخدم للفت الانتباه على رقم معين دون غيره.

الملاحظات الإيضاحية وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة وفي أسفلها.

البنود المقابلة وهي الحسابات المتعلقة ببعضها البعض.

الجداول المساعدة وهذه تستخدم لمعرفة الرقم الإجمالي وتفاصيل أخرى لم تظهر في صلب القوائم المالية.

تقرير مراقب الحسابات وهو المسئول عن موضوعية القوائم المالية وصحتها ويتمثل هذا التقرير بعالة المدقق وكونه شخصا مهنيا يما يخص رأيه بعدالة

القوائم والإفصاح المحاسبي.

تقرير مراقب الحسابات وهو المسئول عن موضوعية القوائم المالية وصحتها ويتمثل هذا التقرير بعالة المدقق وكونه شخصا مهنيا فيما يخص رأيه بعالة القوائم والإفصاح المحاسبي.

تقرير مجلس الإدارة تحتوي هذا التقرير على التحليلات والتوقعات والتخطيطات التي تقوم بها الإدارة وتنفذها مستقبلا وأيضا يحتوي على خطاب مجلس الإدارة المع للمساهمين وأن هذا التقرير يتبنى الأهداف التي تسعى الإدارة تحقيقها وخريطة الاستثمارات المستقبلية الهادفة لها.

٥-توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يعتبر الإفصاح في الوقت المناسب من أهم الجوانب والخطوات التي أوصى بها مجلس المبادئ المحاسبية وقد أكدت مهنه المحاسبة ذلك فضلا عن أن معظم التشريعات المحاسبية والمالية تؤكد على ذلك بسبب صحة قيمة المعلومات المحاسبية عند تقديمها بالتوقيت المناسب وجاءت جمعية المحاسبة الأمريكية بجزء من إصدارتها المعلنة أن توقيت المناسب يعتبر من عناصر الإفصاح الأساس وذلك مجلس المبادئ المحاسبية (APB) أن التوقيت المناسب للتقارير المالية هو من الأهداف المحاسبية ويجب أن تكون هناك سرعة في تخليص هذه المعلومات وجمعها لنشر هذه المعلومات بسرعة وقدر متاح والممكن لتوفير معلومات حديثة وموضوعية لمستخدمي القوائم المالية لذلك يراعي ضرورة تزويد مستخدمي المعلومات بهذه المعلومات فور الانتهاء من اعدادها حتى لا تفقد قيمتها وتظل مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات (عبد المنعم، 2018).

ويرى الباحث بأن الهف الأساسي لإفصاح هو جعل التقارير المالية بعيدة عن التضليل وتوفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات المختلفة، وأن المعلومات المحاسبية ستكون مفيدة فقط عندما تتوفر للمستخدم بشكل كامل ووافي لاتخاذ القرارات وهذا يأتي من دراسة الإفصاح في القوائم المالية وتحسين مضمون وشكله من خلال تعيين أوجه القصور في المعلومات المحاسبية ودراستها وتحليله وإيجاد أسباب القصور وذلك بالتوجه إلى المعايير الولية والقواعد المحلية ومقارنتها وتحديد النتيجة.

سادساً: العوامل المؤثرة على جودة القوائم والتقارير المالية (الإفصاح المحاسبي)

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بعدة عوامل أهمها ما يلي:

١- العوامل البيئية: تختلف القوائم المالية من دولة لأخر ينته لاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك العوامل الناتجة من حاجة المستخدمين إلى المزيد من المعلمات عن التغيرات البيئية وأثر هذه التغيرات على الشركة لغرض المقارنة بين الشركات واتخاذ القرار الهادف.

٢-العوامل الاقتصادية: تتأثر جودة القوائم المالية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو المؤشرات الاقتصادية العامة ويختلف مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي عن الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي كذلك الخصم يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جوة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك تم تطوير بدائل محاسبية لأغراض القياس والإفصاح التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار والتضخم الناجم عن سياسات

التعويم.

٣-العوامل السياسية: أن ناتج العمل المحاسبي له أثر على الأطراف المتعددة وهذا دفعها إلى تأثير في عملية وضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم إعداد التقارير المالية والإفصاح المحاسبي وبذلك يكون الهدف من ناتج هذا التأثير متفقا مع مصالحها الذاتية وعادة يكون ناتج أثر العمل المحاسبي مختلفا مع مصالح ذاتية لفئة أخرى مما يؤدي إلى استخدام ضغوط سياسية من قبل فئة أو أخرى كي يؤثر على معايير الإفصاح العادل. إذ أن إدراك الظروف السياسية يعد ضروريا بصورة رئيسية من أجل تطوير المعايير التي تكفل أعداد وعرض المعلومات من خلال التقارير المالية.

٤-العوامل الاجتماعية: تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى والمحاسبية غالبا ما تتطور في الدول ذات التوجهات الاقتصادية الرأسمالية وذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، والتي يكون النظام السائد بها هو النظام غير التشريعي مثل بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فالمحاسب يلعب دورا رئيسياً في تحديد الممارسات والمعايير المطبقة بدولهم على وجود اختلافات في الأنظمة والممارسات المحاسبية طبيعة المؤسسات الاقتصادية، سياسة الرفاهية الاقتصادية القيود على الملكية، سياسة الاحتكار وإمكانية تطبيق القوانين الوطنية.

٥-العوامل الثقافية: يمثل الإفصاح المحاسبي انعكاسا لثقافة المجتمع ومستوى الثقافة فيه وأن الإفصاح المحاسبي وسلوكه يتطور تبعا لمستوى الثقافة في المجتمع، لذلك فإن المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات تكون معلومات مالية متكافئة مع ثقافتها المحلية والولية المتأثرة بحجم العولمة.

وفي سياق عرض وتحليل هذا المبحث، يمكن إستخلاص مجموعة من الشواهد أهمها:

يعد الإفصاح عن المخاطر جزءاً مهماً من ممارسات الإفصاح عن الشركات، والذي يقدم تفاصيل عن المخاطر المرتبطة بخيارات الاستثمار للشركات. وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن المخاطر غير المالية للشركات وما له من تأثير على متخذي القرارات إلا أنه يظل إفصاحاً اختيارياً، حيث لا تود إرشادات مهنية كافية تنظم عملية الإفصاح عنه، من حيث وقت ومكان وشكل ومحتوى الإفصاح، فإنه على الرغم من أن عمليات الإفصاح الاختياري من المرجح أن تؤدي إلى حل أو تقليل مشاكل عم اليقين، فإن عمليات الإفصاح الاختياري عن المخاطر تعمل بدلا من ذلك على توضيح أوجه عدم اليقين هذه، وبالتالي يزيد الإفصاح الاختياري عن المخاطر من ثقة أصحاب المصلحة في الشركة وإداراتها، مما يؤدي بدوره إلى تقليل تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة قيمة الشركة وثروة المساهمين يؤدي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية إلى تضييق الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصلحة حول أوجه عدم اليقين في الأعمال والفرص. كما يساعد الإدارة لتبرير الآثار السلبية المتوقعة على نتائج أعمالهم، حيث يوفر إنذار مبكر عن احتمالات الفشل وعدم الاستمرارية.

وتوجد العديد من الدوافع التي تعبر عن ضرورة الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، ورغم ذلك تواجه عملية الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية، ورغم ذلك تواجه عملية الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية العديد من التحديات التي قد

تعوق ذلك الإفصاح أو تحد مـــن جودته مثل التكاليف أكبر من العائد: حيث يترتب على الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية تكاليف مثل تكاليف المنافسة، وتتمثل في الخســارة التــي تلحق بالشــركة نتيجة تصرفات المنافســين، وتكاليف المقاضاة والمتمثلة في رفع دعاوي قضائية ضــد المديرين نتيجة الإفصاح عن مخاطر معينة وعــدم الإفصاح عن مخاطر أخرى، أو الإفصاح عنها بشكل غير دقيق وفي ذات الوقت يترتب على ذلك الإفصاح منافع مثــل تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة تخفيــض عدم تماثل المعلومات، ولكن هناك صعوبة لقياس تلك المنافع.

المصادر :

أولاً : المراجع باللغة العربية

سارة أحمد عبد الفتاح (2012): نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 45-48.

شكري محمد مجدي (٢٠١٥): مراجعة الأحداث اللاحقة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS وانعكاسات ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني الجزء الثاني، السنة التاسعة عشر.

عبد المنعم تامر سعيد (٢٠١٧): قياس أثر مستوى الافصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي ، مصر، مج ٢١، ع3.

عثمان محمد أحمد (2019): إطار تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتقارير الأعمال المتكاملة ونظم الحوكمة والمسئولية الاجتماعية الفعالة لأغراض استدامة الشركات وأسواق المال، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح، العدد 38، ص ص 125-150.

عرفه نصر طه، (٢٠١٩): أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها ، العدد الأول، يونيو ، ص ص 1-66.

علاء على حسين (2017): نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية- دراسة تطبيقية، مجلة الكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع١، ص 977-1047.

عماد سعيد زكي (2012): دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع4.

عمران صلاح محمد (٢٠١٥): حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة (حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر): دراسة تحليلية ميدانية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، عدد95، مج 2، ص ص 33-88.

فرسان عبد الله (٢٠١٣): الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك.

قابل سامي عبد الرحمن (2017): أثر تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على جودة القوائم المالية وانعكاس ذلك على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، مج 41، ع2.

كمال عبد السلام (2016): أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة تطبيقية، مج 40، ع 2.

ماجد مصطفى الباز ، (2017): العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر.

محمد راضي عطية (٢٠١٧): معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحاسبي الأفصاح جودة وزيادة (IFRS for SMEs) بالتطبيق على البيئة المصرية: دراسة اختبارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

محمـــد صالح باجاحر (2017): أثر هيـــكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال الســـعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مج 24، ع3.

محمد عزام عبد المجيد (٢٠٢٠): أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاســـبية بسوق الأوراق المالية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج (21)، ع 3.

محمد مجدي شـــكري (2015): مراجعة الأحداث اللاحقة في ضـــوء معاييـــر التقاريـــر المالية الدوليـــة IFRs وانعكاسات ذلك على جودة المعلوامت المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كليـــة التجارة، جامعة عين شـــمس، القاهـــرة، العدد الثانين الجزء الثاني، السنة التاسعة عشر، أكتوبر.

محمد محمد ســـالم (2018): قياس أثر الإفصاح المالي الإلكتروني وفق المعاييـــر الدولية في القطاع العام على تخطيـــط ورقابة الاســـتخدامات للموازنة العامة للدولة، دراسة ميدانية.

مرقص أكرم ســـامي (2018): تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفـــة رأس المال وجودة الأرباح المحاســـبية في ضـــوء تطبيق معايير IFRS دراســـة تطبيقيـــة، مجلة الفكر المحاســـبي، كليـــة التجارة، جامعة عين شمس، ع 2، مج22، ص ص 10-54.

المعايير الدوليـــة لاعداد التقارير المالية (2011): الجزء ب، جمعية المجمع العربي للمحاســـبين القانونيي، الأردن، ص 38.

منصور محمد الســـيد (2017): أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بيـــن إدارة الأرباح والأداء المالـــي للشـــركات الصناعيـــة المقيـــدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة مج ٢١، العدد الثاني، ص 736-787.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

International Accounting standards Board (IASB), (2014): Summary of ifrs no 7th financial instruments Disclosures, pp. 35-34.

Jeffrey A. Mankin, Jeffrey J. Jewell , Julio A. Rivas, (2017): To improve financial reporting, we Need to Disclose More rElevant information, Electronic Copy available at: https://ssrn.com. Pp. 11-1.

Kim, JB. Tsui , J.S and Yi, C.H, (2011): the voluntary adoption of international accounting standards and loan contracting around the worl, review of Accounting studies, 811-779 ,(4) 16.

Kim, Jeong- Bon, Haina Shi, Jing Zhou, (2014): International Financial Reporting Standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity capital around the world, review of Quantitative finance and Accounting, Volume 42, Issue 3.

Ksenija Dencicihajlov, and Dejan Spasic, (2016): Mandatory and Voluntary Disclosures of Serbian Listed companies – Achieved Level and some Recommendation for Improving their Relevance International Journal of Business and Economic Sciences Applied research, Vol. 9 No.1, pp. 38-27.

Lawrence, A., Sloan, R and Sun Y., (2013): Non-discretionary Conservatism : Evidence and Implications Journal of Accounting and Economics, 3/2) ,56).

Li, Xi and Holly I. Yang (2016); Mandatory Finanical Financial Reporting and voluntary Disclosure: The effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecast. The Accounting Review, Vol. 91, No. 3.

Li, Y.; He J. and Xiao, M., (2019): Risk disclosure in annual reports and coroporate investment efficiency, International Review of Economics and

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المُحفّزون المُراجعين

معاً نحو الريادة

2025